

أساس الهيئة العامة لمراقبة وتخصيص الواردات الاتحادية وطبيعتها

- دراسة مقارنة -

الأستاذ المساعد الدكتور

رفاه كريم كربل

جامعة بابل - كلية القانون

المدرس المساعد

أحمد علي حسين المعموري

ahmeda.almamoori@uokufa.edu.iq

جامعة الكوفة - كلية التربية المختلطة

The Basis of the General Authority to Monitor the Allocation of Federal Revenues and their Nature a Comparative Study

Asst. Prof. Dr. Rafah Kareem Karbal

Assistant professor of administrative law - University of Babylon - College of Law

Assistant Lecturer Ahmed Ali Hussain

University of Kufa - College of Education

Abstract:

The Constitution of the Republic of Iraq of 2005 created many independent administrative bodies, including the General Authority to monitor the allocation of federal revenues, and delegated to it very important powers.

The position of the ordinary legislator under Law No. (55) of 2017 raised a membership problem to be discussed when it linked this body to the House of Representatives, which resulted in a jurisprudential controversy on the pretext that the Constitution did not link it to any body whatsoever, and this matter, according to jurisprudence, represents an important guarantee for it in the face of the legislative and executive authorities. The judiciary also said that linking the body to the House of Representatives has no legal basis. In addition to the legal basis of the Authority, it had a philosophical basis that revolved around achieving the principle of transparency and justice when allocating revenues, which resulted in a feeling of reassurance and freedom from injustice and unfairness among individuals.

Since there was previously disagreement about the nature of independent administrative bodies in general, between those who said that they were a fourth authority or a judicial or administrative authority. The order in this regard was valid for the body in question, and although we see it as an administrative authority, the law granted it the authority to issue administrative decisions and oversight tasks.

Keywords: Constitution of the Republic of Iraq 2005, Authority Law, allocation of imports, philosophical basis, legal basis, nature of the Authority, characteristics of the Authority.

المخلص:-

دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، استحدث العديد من الهيئات الإدارية المستقلة منها الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية وقد فوضها اختصاصات في غاية الأهمية.

موقف المشرع العادي بموجب القانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧، أثار مشكلة عضوية للبحث، عندما ربط هذه الهيئة بمجلس النواب، الامر الذي نجم عنه جدلاً فقهيًا، بحجة ان الدستور لم يربطها بأي جهة كانت وهذا الامر بحسب الفقه يمثل ضمانة هامة لها بمواجهة السلطين التشريعية والتنفيذية. كما وان القضاء قال كلمته بأن ربط الهيئة بمجلس النواب لا سند له من القانون. وفضلاً عن الأساس القانوني للهيئة كان لها أساس فلسفي يدور مع تحقق مبدأ الشفافية والعدالة عند تخصيص الواردات الامر الذي ينجم عنه الشعور بالطمأنينة وعدم الغبن والحيف عند الافراد.

وبما ان الاختلاف كان سابقاً حول طبيعة الهيئات الإدارية المستقلة بشكل عام ما بين من قال انها سلطة رابعة او سلطة قضائية او إدارية، فان الامر بهذا الخصوص كان سارياً بحق الهيئة محل البحث، وان كنا نرى انها سلطة إدارية منحها القانون سلطة اصدار قرارات إدارية ومهام رقابية

الكلمات المفتاحية: دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، قانون الهيئة، تخصيص الواردات، الأساس الفلسفي، الأساس القانوني، طبيعة الهيئة، خصائص الهيئة.

أولاً: الموضوع وأهميته:

العراق قبل ٢٠٠٣ كان دولة موحدة بسيطة^(١). وقد ورد مصطلح إتحادي (فدرالي)^(٢) لأول مرة بموجب قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية لسنة ٢٠٠٤^(٣). إذ نص على أن (نظام الحكم في العراق جمهوري، إتحادي (فدرالي)، ديمقراطي، تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية. ويقوم النظام الإتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الأثنية أو القومية أو المذهب)^(٤).

بعد التغيير السياسي الذي حصل في العراق - عقب سنة ٢٠٠٣ - والإنتقال من سياسة الحزب الواحد إلى اتباع مبادئ أكثر ديمقراطية - كما ذكرنا ذلك - استحدثت المشرع العراقي العديد من الهيئات المستقلة، منها المفوضية العليا لحقوق الإنسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيأة النزاهة^(٥)، كذلك البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية، وهيأة الإعلام والاتصالات، ودواوين الأوقاف^(٦). وأسس الدستور كذلك هيئة عامة لضمان حقوق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم^(٧). وأسس أيضاً هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية^(٨).

ان حادثة تأسيس هذه الهيئات انعكس على صعوبة تحديد طبيعتها القانونية، فضلاً عن مساهمة المشرع بذلك حيث انه في بعض القوانين المؤسسة لهذه الهيئات نص صراحة على طبيعتها في حين صمت عن تكييف البعض الآخر ومن الصعوبات التي ساهمت بصعوبة تحديد الطبيعة القانونية للهيئات المستقلة هو تنوع اختصاصاتها واختلاف سلطاتها ونطاق صلاحياتها. والهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية كسائر الهيئات استحدثتها المشرع وحدد اهدافها وسلطاتها. وسوف نقسم بحثنا هذا الى مطلبين. فنخص المطلب الأول لدراسة أساس الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية اما المطلب الثاني سوف فنخصه لدراسة طبيعتها.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتمثل بالاجابة على مجموعة من الأسئلة منها ماهو الأساس القانوني للهيئة العامة

لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية وما هو الأساس الفلسفي لها والحكمة من تأسيسها وهل هنالك توافق بين إرادة المشرع الدستوري والمشرع العادي في تجسيد أساسها على أرض الواقع، وما هو التكييف القانوني الذي اعتمده المشرع لها وهل هي هيئة قضائية أم إدارية هل هي مستقلة وما هو نطاق استقلالها.

ثالثاً: منهجية البحث:

سوف يتم اتباع المنهج التحليلي والمقارن للنصوص القانونية، على أن تكون دول المقارنة كل من دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية السودان.

رابعاً: خطة البحث:

سوف يتم تقسيم البحث الى مطلبين، المطلب الأول نخصه لدراسة أساس الهيئة العامة لمراقبة وتخصيص الواردات الاتحادية. ونقسمه الى فرعين، الفرع الأول ندرس فيه الأساس الفلسفي للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية اما الفرع الثاني سنخصصه لدراسة الأساس القانوني لها للهيئة. اما المطلب الثاني سندرس فيه الطبيعة القانونية للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية وخصائصها. وسوف نقسمه الى فرعين. ندرس في الفرع الأول ندرس فيه الطبيعة القانونية للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، اما الفرع الثاني سوف ندرس فيه خصائصها.

المطلب الأول: أساس الهيئة العامة لمراقبة وتخصيص الواردات الاتحادية:

تتأسس الفكرة القانونية في عدد من الوثائق الدستورية على أسس ومبادئ عامة في المقدمة منها مبدأ العدالة والشفافية والرقابة، إذ أن ضمانها كاف لتحقيق التنمية والرفاهية والاستقرار في الدولة في حال تقررت لها الآليات والإجراءات والهيئات التي تضمن الإقرار بها وتطبيقها في الواقع. هذا الأمر حرصت عليه بعض الوثائق الدستورية حين اقرت بتشكيل مجالس او مفوضيات او هيئات تختص بتحقيق ذلك بعد ان احوالت الى قانون مهمة تحديد هياكلها واختصاصاتها وطبيعة علاقاتها مع هيئات الدولة الأخرى. من ذلك تأسيس وجودها لتحقيق غايات واهداف اختلفت فكرتها باختلاف تلك الوثائق إذ سنشير لها في هذا المطلب الذي سنقسمه الى فرعين نخصص الأول منه لبحث الأساس الفلسفي للهيئة

أساس الهيئة العامة لمراقبة وتخصيص الواردات الاتحادية وطبيعتها (١٤٥)

العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية بينما سنتناول في الثاني الأساس القانوني للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية.

الفرع الأول: الأساس الفلسفي للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية:

ان البحث في الفكرة الأساسية التي تقرر وفقا لها الوجود القانوني للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية يلحظ ان الحكمة منه وفلسفته تستند الى تحقيق الشفافية والعدالة. وسوف نتناول ذلك بشيء من التفصيل بحسب الآتي:

أولاً: الشفافية:

الشفافية مبدأ مهم لأنها تضمن الاطلاع الكاف على الوثائق والبيانات والاحصائيات والمعلومات التي وفقا لها احصيت الواردات كما تضمن التبصر في الآليات والوسائل المقررة لتوزيعها وتخصيصها وفق مبدأ العدالة بين كل الوحدات المكونة للدولة استنادا الى معايير دقيقة ثابتة وكل ذلك يعزز الثقة ويحقق المساواة.

وتعد الشفافية من المسلّمات التي يجب الإخذ بها عند تخصيص الواردات، وتعتمد في مراحل الموازنة كافة من مرحلة إعدادها حتى مرحلة تنفيذها والرقابة عليها. إذاً الشفافية لا تُعد هدفاً، إنما هي ركيزة أساسية، فهي حق كل مواطن في الوصول إلى البيانات والإطلاع على المعلومات وآليات صنع واتخاذ القرار، فهي بهذا المعنى تمثل مدخلاً لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من تحقق الثقة والإطمئنان في نفوس الأفراد، فضلاً عن مساهمتها في إكتشاف الفساد والانحراف.

عرفت الشفافية بانها، قيام الأجهزة العليا للرقابة الإفصاح بطريقة آنية وواضحة ومفيدة عن أوضاعها القانونية وانشطتها وإدارتها المالية وعملياتها وادائها، كذلك الإفصاح العام عن نتائج عمليات الرقابة واستنتاجاتها فضلاً عن تمكين الافراد من الحصول على المعلومات بشأن الاجهزة العليا للرقابة^(٩).

أما بشأن شفافية الموازنة العامة للدولة، فقد تعددت التعريفات حولها، فعرّفها صندوق النقد الدولي: إلزام الصراحة مع الجمهور بشأن الأنشطة المالية العامة التي تقوم بها الحكومة، سواء كانت أنشطة سابقة أو راهنة أو مستقبلية، وكذلك بشأن هيكل الحكومة

(١٤٦) أساس الهيئة العامة لمراقبة وتخصيص الواردات الاتحادية وطبيعتها

ووظائفها، اللذين يحددان سياسات المالية العامة والنتائج المترتبة عليها. وتشجع هذه الشفافية إجراء نقاش عام يقوم على معلومات أفضل وزيادة مساءلة الحكومة وتعزيز مصداقيتها.

وعرّفها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD بأنها: الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموازنة كافة بأسلوب منهجي، وفي الوقت المناسب.^(١١) وعُرفت أيضاً بأنها: سهولة حصول المواطنين على المعلومات المتعلقة بالإيرادات العامة والمصروفات.^(١٢)

القرارات المنظمة لمجلس لتنسيق السياسات المالية الحكومية الإماراتي، فإنها لم تنص صراحة على أن من مهام المجلس السعي لتحقيق الشفافية، إنما أشارت إلى ذلك ضمناً، ويمكن الاستدلال على ذلك ببعض النصوص، منها (يتولى المجلس المهام والإختصاصات الآتية: التشاور حول مشروعات الموازنات وأوجه الصرف الحكومي على مستوى الدولة، وذلك بما يدعم التنمية الإقتصادية فيها).^(١٣)

وكذلك نص على أن: (التشاور في الأمور المالية المستجدة والمؤثرة في التنمية الإقتصادية في الدولة).^(١٣)

بينما اختلف نهج دستور جمهورية السودان، إذ نص دستور ٢٠٠٥ على أن (تشأ مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية لضمان الشفافية... فيما يتصل بتخصيص الأموال التي يتم تحصيلها على المستوى القومي لكل من حكومة جنوب السودان والولايات).^(١٤)

كما نص على أن (٢- تتولى مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية والنقدية الواجبات والمسؤوليات التالية...:

د- كفالة الشفافية... عند تخصيص الأموال لحكومة جنوب السودان والولايات وفقاً للمعدلات والنسب المئوية التي ينص عليها هذا الدستور).^(١٥)

وهو ذات المنهج الذي سلكه المشرع السوداني في المرسوم الجمهوري رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧^(١٦) المتضمن إنشاء مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية، فقد أناط هذا المرسوم بالمفوضية مهمة تحقيق الشفافية، فقد نص على أن: (١- تتولى المفوضية المسؤوليات والإختصاصات التالية... أ- ضمان الشفافية... فيما يتصل بتخصيص الأموال المتحصلة

أساس الهيئة العامة لمراقبة وتخصيص الواردات الاتحادية وطبيعتها (١٤٧)

على المستوى القومي لحكومة جنوب السودان والولايات) (١٧).

أما دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ فقد نص على أن (تؤسس بقانون هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية... تضطلع بالمسؤوليات الآتية: ثالثاً - ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الأموال لحكومات الأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم، وفقاً للنسب المقررة) (١٨).

أما ما يتعلق بقانون ٥٥ لسنة ٢٠١٧، قانون تأسيس الهيئة، فإنه لم يجعل ضمان الشفافية عند تخصيص الأموال لحكومات الأقاليم والمحافظات، بالرغم من أهميتها ضمن المسؤوليات التي تضطلع بها الهيئة، ولم يُشر لهذه المهمة من ضمن الأهداف لهذا القانون، والتي أشارت لها المادة (٢) منه.

إنما ورد مصطلح الشفافية بإشارة بسيطة، ولم يمنح هذا المبدأ مكاناً وموقعاً مهماً من ضمن أهداف الهيئة، ولم يبرز بشكل يتلاءم وأهميته، إذ جاء في الأسباب الموجبة للقانون (بغية تأسيس هيئة إتحادية تضمن المراقبة وتحقيق العدالة في تخصيص الواردات الاتحادية في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وتوزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية بشكل يؤمن الفائدة لكل مكونات الشعب العراقي، وبما ينسجم مع مبادئ العدالة والشفافية...).

مما تقدم، يتضح لنا أن المشرع السوداني هو الأكثر توفيقاً عندما أشار صراحة إلى هدف المفوضية بتحقيق الشفافية عند توزيع الإيرادات الاتحادية.

أما المشرع العراقي العادي، فلم يضمن رغبة المشرع الدستوري بالنص على ضرورة تحقيق الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية لمبدأ الشفافية ضمن القانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧، على الرغم من النص على هذا المبدأ في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، ونعتقد أن هذا قصوراً تشريعياً يجب تلافيه عند تعديل القانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧.

ثانياً: العدالة:-

أما الأساس الفلسفي الآخر للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، فهو تحقيق العدالة عند تخصيص الواردات.

يرى أرسطو أن العدالة تعني الإنصاف في توزيع حصص الأفراد، وهي تُقسم إلى شكلين، عدالة التوزيع وعدالة التبادل، والحصة المنصفة التي يحصل عليها شخص ما ليس بالضرورة أن تكون حصة متساوية مع غيره، فالتناسب بين الحصص يجب أن يخضع للتناسب بين الأشخاص^(١٩).

ولكن المساواة الحسابية في هذا لا تكفي قط، إذ يجب توزيع الأعباء بما يتناسب مع الوسائل وتوزيع الواردات بالنسبة للحاجات والخدمات المقدمة. ففكرة العدالة هذه يحقق القانون متطلباتها الجوهرية^(٢٠).

لذا تعد العدالة أساساً فلسفياً لأن الفكرة الأساسية لها هي ضرورة التوزيع وفق أسس تحقق التساوي والتناسب الذي يحقق المساواة عند التخصيص، وهي الفكرة ذاتها التي انشأ من أجلها الهيئة وهي مراقبة تخصيص الواردات بين الوحدات المكونة للدولة وفقاً لمبدأ المساواة بين الأفراد المكونين لها بما يحقق الإنصاف والتساوي في الحصص المقررة لها بالشكل الذي يسهم في تحقيق التنمية والاستقرار والرفاهية في الأجزاء المكونة للدولة كافة.

نص دستور السودان لسنة ٢٠٠٥، على أن (تنشأ مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية لضمان... والعدالة فيما يتصل بتخصيص الأموال التي يتم تحصيلها على المستوى القومي لكل من حكومة جنوب السودان والولايات)^(٢١).

كما نص دستور السودان على أن (تتولى مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية والنقدية الواجبات والمسؤوليات التالية: د- كفالة... والعدالة عند تخصيص الأموال لحكومة جنوب السودان والولايات وفقاً للمعدلات والنسبة المئوية التي ينص عليها هذا الدستور)^(٢٢).

وتناغماً مع الدستور، فقد نص المرسوم الجمهوري رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧. إن من مهام المفوضية ضمان العدالة.

إذ جاء فيه (تتولى المفوضية المسؤوليات والإختصاصات التالية: أ- ضمان... والعدالة فيما يتصل بتخصيص الأموال المستحصلة على المستوى القومي لحكومة جنوب السودان والولايات... د- ضمان... والعدالة في تخصيص الإيرادات لحكومة جنوب السودان والولايات وفقاً للمعدلات أو النسب المئوية المنصوص عليها في إتفاقية قسمة الثروة).^(٢٣).

أساس الهيئة العامة لمراقبة وتخصيص الواردات الاتحادية وطبيعتها (١٤٩)

أما دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ فقد نصّ على أن (تؤسس بقانون هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية... أولاً - التحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية، بموجب إستحقاق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم... ثالثاً - ضمان... والعدالة عند تخصيص الأموال لحكومات الأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم، وفقاً للنسب المقررة)^(٢٤).

أما قانون الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧، فقد نص على أن: يهدف هذا القانون إلى مراقبة تخصيص الواردات الاتحادية من خلال التحقق من:

أولاً: عدالة توزيع تخصيصات الواردات الاتحادية حسب إستحقاق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

ثانياً: عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية مع مراعاة الإتفاقيات الدولية ذات العلاقة حسب إستحقاق الأقاليم والمحافظات)^(٢٥).

كذلك نصّ القانون (٥٥) لسنة ٢٠١٧ على أن (تسعى الهيئة لتحقيق أهداف هذا القانون بالوسائل الآتية:

أولاً: القيام بالتحقق من عدالة توزيع الواردات الاتحادية عند إعداد مشروع الموازنة العامة الاتحادية...)^(٢٦).

ونعتقد أن المشرع لم يكن موفقاً إلى حد ما، عندما نص على أن القانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧، يهدف إلى التحقق من عدالة توزيع تخصيصات الواردات الاتحادية، فضلاً عن عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية.

فالمفروض أن يكون هذا الهدف للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، وعلى القانون أن يمكنها من الوسائل، ويمنحها الإختصاص اللازم للوصول إلى هذه الغاية. وبالإمكان الإقتصار على هدف القانون بالأسباب الموجبة التي دعت لتشريع، وبالتالي يمكننا الإقتراح بتعديل نص المادة (٢) من قانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧، وعلى النحو الآتي: (تهدف هيئة مراقبة تخصيص الواردات الاتحادية...).

مما تقدم يتضح لنا أن المشرع العادي - وفي المادة (٢، ٣) من قانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧ - قد ضمن إرادة المشرع الدستوري، والتي وردت في البند (أولاً وثالثاً) من المادة (١٠٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، والذي أشار إلى أن مسؤولية الهيئة والهدف من تأسيسها هو تحقيق الشفافية والعدالة عند تخصيص الواردات الاتحادية، وهو المأمول من المشرع العادي، أي ضرورة أن تكون التشريعات التي يسنّها تجسّد إرادة المشرع الدستوري، وهو المتفق عليه على أساس أن المشرع الدستوري يضع الخطوط العريضة، ومن ثم يأتي دور المشرع العادي بوضع القواعد القانونية التفصيلية.

إلا أن الملاحظ على المشرع العادي أنه قد أغفل النص على أهم ما كان يجب عليه أن يضمّنه للقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧. إذ أنه تغاضى عن النص الوارد بدستور ٢٠٠٥ (تؤسس بقانون هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية... تضطلع بالمسؤوليات الآتية: ثانياً - التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها).^(٢٧) ويرى الباحث ان المشرع العادي قد حل ارادته محل إرادة المشرع الدستوري من خلال الانتقاص وتضييق المهام المكلفه بها الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية إذ ان الاستخدام الأمثل للواردات يعد ضماناً للحفاظ عليها ويرى الباحث أن ذلك قصور تشريعي، يجب على المشرع تلافيه من خلال تعديل قانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧ والنص على ان (تتولى الهيئة العامة التحقق من الاستخدام الأمثل للواردات الاتحادية)

الفرع الثاني: الأساس القانوني للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية

القوانين والأنظمة تعد من أهم الأسس والضمانات التي تستند إليها السلطات والهيئات والأشخاص عند ممارسة أعمالهم فكلما كان تأسيس السلطة أو الهيئة مستنداً إلى نصوص الدستور كلما ساهم ذلك باستقرارها لاسيما اذا حددت نصوص الدساتير والقوانين مهام هذه الهيئات بقدر من التفصيل، وهذا ما ينطبق على الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية.

وقبل ذلك لابد من القول بانه، لم ينص المشرع الدستوري الإماراتي على إنشاء مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية، إنما تم النص على هذا المجلس بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٥ النافذ، وعند التأصيل التاريخي لهذا المجلس نجد أنه أنشئ بموجب

قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٨، ثم ألغي هذا القرار وحل محله قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠١١ بشأن مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية. أما القرار النافذ الآن فهو القرار رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٥.

أما دستور جمهورية السودان لسنة ٢٠٠٥ فقد نص على أن (تُنشأ مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية لضمان الشفافية والعدالة فيما يتصل بتخصيص الأموال التي يتم تحصيلها على المستوى القومي لكل من حكومة جنوب السودان والولايات)^(٢٨).

وتناغماً مع ذلك، قد أصدر المشرع المرسوم الجمهوري ذي العدد (٣١) لسنة ٢٠٠٧، والمتضمن إنشاء مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية، إذ نص على أن (تُنشأ مفوضية تسمى مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية...) ^(٢٩).

أما في العراق فقد نص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على أن (تؤسس بقانون هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، وتتكون الهيئة من خبراء الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات وممثلين عنها...) ^(٣٠).

وصدر القانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧، الذي نص على أن (تؤسس بموجب هذا القانون هيئة مستقلة تسمى "الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية...) ^(٣١).

مما تقدم يتضح لنا أن كلاً من دستور السودان لسنة ٢٠٠٥ ودستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ قد نصّا على إستحداث هيئة أو مفوضية لمراقبة تخصيص الواردات، إلا أننا نلاحظ أن المشرع السوداني كان أكثر حرصاً وجدية على تجسيد النصوص الدستورية بنصوص قانونية عادية، حيث قام بإصدار المرسوم الجمهوري في سنة ٢٠٠٧ والقاضي بإنشاء المفوضية المنصوص عليها في دستور السودان، أما المشرع العراقي، فإنه لم يقوم بتأسيس هذه الهيئة إلا بموجب القانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧، أي بعد مرور أكثر من إثني عشر سنة على سريان الدستور، ليس هذا فحسب الذي يدل على عدم جدية المشرع، إنما - بحسب المعلومات المتوفرة لدينا - إن هذه الهيئة غير مفعلة لحد كتابة هذا البحث إذ لا توجد هيئة فعلية تتولى مراقبة تخصيص الواردات الاتحادية. وجدير بالذكر أن هذه الهيئة رغم أهميتها لم تشكل لحد الان (تشرين الثاني ٢٠١٨) ^(٣٢).

وعليه، فإننا نتمنى إيجاد هذه الهيئة، وفسح المجال لها لممارسة المهام والمسؤوليات المناطة بها، لاسيما إن أغلب المشاكل التي يمر بها العراق - سواء كانت الاجتماعية أو الصحية والخدمية، وحتى السياسية - ناجمة عن سوء توزيع أو استخدام الثروات والإيرادات الاتحادية.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية وخصائصها

الهيئات الإدارية المستقلة هي استجابة قانونية لدواعي سياسية، اقتصادية، اجتماعية تمتاز بالحدادة فهي من هيأت الجيل الثاني، ليس لها نظام قانوني موحد تختلف من حيث نطاق عملها واختصاصاتها منها مستقل إداريا او ماليا او تتمتع بالاستقلال المالي والإداري في الوقت نفسه منها من لها شخصية اعتبارية وأخرى ليس لها ذلك. ومنها من تملك سلطة إدارية او قضائية او لا تملك أي سلطة. سوف نقسم مطلبنا هذا الى فرعين نتناول في الأول الطبيعة القانونية للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية اما الفرع الثاني سوف نخصه لدراسة خصائص الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية.

الفرع الأول: الطبيعة القانونية للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية

الهيئات الإدارية المستقلة، هي مؤسسات جديدة ضمن المؤسسات المكونة للهيكل التنظيمي للدولة. فهي تعد من مؤسسات الجيل الثاني، هذا الامر ساهم فضلاً عن تنوع الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة لها في الاختلاف بتحديد الطبيعة القانونية لها وهل يمكن اعتبارها سلطة رابعة تضاف الى سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية أم اعتبارها سلطات إدارية أم سلطة قضائية او ذات طبيعة قضائية. نتناول بعض الآراء بشأن الطبيعة القانونية للهيئات المستقلة وما هو التكيف القانوني للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية.

أولاً: سلطة رابعة:

يرى انصار هذا الرأي ان الهيئات المستقلة هي سلطة رابعة الى جانب السلطات التقليدية الأخرى المتمثلة بالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، استناداً الى ماتمتع به هذه الهيئات من استقلال في مواجهة الحكومة، فضلاً عن امتلاكها سلطة حقيقية في اصدار القرارات التنظيمية والفردية التي يجوز الطعن بها من قبل الغير عند خروجها عن قوعد

المشروعية بدعوى تجاوز السلطة^(٣٣).

إلا أن الراجح ان الهيئات الإدارية المستقلة ليست سلطة رابعة، السبب يكمن في ان انشاء سلطة جديدة يتطلب اكثر من مجرد صدور قانون عادي بل يحتاج الى وسيلة اكبر من ذلك وهو إقرار السلطة التأسيسية، كما ان ما تتمتع به الهيئات الإدارية المستقلة من استقلال واضح وكبير اتجه السلطات الأخرى الغرض من تمكينها من أداء مهامها الخاصة بطريقة مرنة بعيداً عن التعقيدات الحكومية من روتين واشراف رئاسي^(٣٤).

ثانياً: الطبيعة الإدارية.

يقول انصار هذا الرأي بالطبيعة الإدارية للهيئات المستقلة، فما هذه الهيئات الا وسيلة لمحاربة البيروقراطية الإدارية فضلاً عن حماية الحريات، كذلك لتلبية احتياجات جديدة لا تصلح لتليتها الهيئات والمرافق التقليدية بل يلزم لها هيئات جديدة تتمتع بقدر من الاستقلال والحرية والمرونة كي تستطيع القيام بمهامها بطريقة ناجحة.

وهناك معايير قانونية يتم اعتمادها لتحديد الطابع الإداري لهذه الهيئات والاساس في ذلك هو طبيعة القرارات الصادرة عن هذه الهيئات، كذلك اختصاص القضاء الإداري فيما يخص المنازعات المتعلقة بالهيئات الإدارية المستقلة، فالمعيار اذاً هو السلطات الممنوحة لهذه الهيئات والمعترف بها للهيئات الإدارية التقليدية وطرق الطعن في قرارات الهيئات الإدارية المستقلة^(٣٥).

ثالثاً: الطبيعة القضائية.

يرى انصار هذا الرأي ان الهيئات الإدارية المستقلة بمثابة سلطة قضائية او شبه قضائية مما يجعلها تتدرج في السلطة القضائية، ويستند أصحاب هذا الرأي الى ان بعض الصلاحيات الممنوحة لبعض من هذه الهيئات قد يصل الى درجة الحكم الحائز لقوة الشيء المقضي به. وان هناك إجراءات تتبع امام هذه الهيئات تشابه مع ما هو معمول به امام الجهات القضائية كإجراءات التحقيق والاستعانة بمحام وحق الاطلاع على الملفات والمستندات والعناية^(٣٦).

إلا أنه تم الرد على هذا الرأي لسببين رئيسيين هما:-

السبب الأول: ان ما يصدر من الهيئات المستقلة يعتبر بمثابة قرارات إدارية وليس

احكام قضائية إذ يتم الطعن بها بواسطة دعوى الإلغاء والتعويض، اما في حالة اعتبار ما يصدر منها حكماً قضائياً كان من الاصح ان يتم الطعن به امام المحاكم الأعلى درجة كمحكمة الاستئناف او محكمة التمييز بحسب الأحوال.

السبب الثاني: ان الهيئات الإدارية وان قامت بحل المنازعات الا انها محددة بجانب معين وطائفة معينة سواء كانت المنازعات بين الإدارة والغير اشخاص طبيعيين كانوا أم معنويين، ولأجل ان تكون هذه الهيئات قضائية لا بد ان يكون لها اختصاص عام وولاية عامة ولها حق اصدار احكام ضمن اختصاصها أيأ كان مديناً أم جنائياً^(٣٧).

إن تحديد الطبيعة القانونية للهيئات المستقلة قد عرف جدلاً واسع النطاق، يمكن ارجاع ذلك الى اختلاف النظام القانوني لكل هيئة من الهيئات الإدارية المستقلة، فضلاً عن تباين الاختصاصات الممنوحة لكل منها الأمر الذي يصعب مهمة ادراجها ضمن فئة قانونية واحدة^(٣٨).

بالرجوع الى القوانين المنظمة للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية في العراق نجد ان المشرع الدستوري في دستور ٢٠٠٥ نص في الباب الثالث على السلطات الاتحادية (تتكون السلطات الاتحادية، من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية...)^(٣٩).

ثم خصص الدستور فصل لكل سلطة منها اما الفصل الرابع من الباب الثالث قد جاء تحت عنوان الهيئات المستقلة، نلاحظ ان المشرع الدستوري لم يريد ان يرتقي بمنزلة الهيئات المستقلة الى مرتبة السلطات الاتحادية، كذلك نص على الهيئات المستقلة جميعها دون ان يذكر اختصاصاتها باستثناء البعض منها. بينما نجده في السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، القضائية) قد حدد اختصاصاتها ومهامها بتفصيل اكثر.

والسؤال هنا هل ان الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية سلطة من سلطات الدولة؟ الجواب يمكن الوصول إليه من نصوص الدستور إذ نص على ان (تؤسس بقانون، هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية... تظطلع بالمسؤوليات الآتية...)^(٤٠).

حيث توجد السلطة توجد المسؤولية. ووفقا لمفهوم المخالفة فان الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية تتمتع بسلطات. (ومن قراءة نص المادة (١٠٦) من الدستور التي

نصت على اختصاص الهيئة، إذ انها تعد من اختصاصات السلطة التنفيذية^(٤١). ونص قانون الهيئة رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧ على ان (... وتتخذ القرارات بالأكثرية...) ^(٤٢) وهذا ما يؤكد على ان دورها لم يقتصر ان يكون استشارياً فقط انما هي هيئة إدارية لها سلطة اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: خصائص الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية.

من خلال تعريف الهيئات الإدارية المستقلة^(٤٣) يمكن استنباط عدد من الخصائص التي تميزت بها هذه الهيئات منها (الاستقلالية، الشخصية المعنوية، السلطات المتعددة).

أولاً: تعد الاستقلالية من اهم الخصائص التي تتميز بها الهيئات الإدارية المستقلة، إذ انها تمثل الضمانة الرئيسية في أداء هذه الهيئات لوظائفها.

المقصود بالاستقلالية تحرر هذه الهيئات من الخضوع لأي وصاية او سلطة تدرجية لجهة ما. وهذا لا يتعارض مع تبعيتها للدولة فهي تعمل باسم الدولة ولحسابها، فهي من سلطات الدولة^(٤٤).

والى جانب الاستقلالية العضوية للهيئات الإدارية المستقلة، فإن الاستقلال المالي يعد من اهم الدعائم لتحقيق الاستقلال الوظيفي. ^(٤٥) ومنعاً للتكرار نؤد ان نشير الى اننا سبق وان تناولنا مدى استقلالية مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية في السودان ومجلس تسيق السياسات المالية الحكومية الاماراتي والهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية ^(٤٦).

فيما يتعلق بالهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية نجد ان دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، قد منحها صفة الاستقلال إذ ان الفصل الرابع من الباب الثالث جاء تحت عنوان (الهيئات المستقلة) الا انه لم يحدد طبيعة الاستقلال الذي تتمتع به هذه الهيئة، هل هو استقلال مالي أم اداري أم الاثنين معاً. ونرى ان هذا قصور تشريعي نتمنى على المشرع معالجته. بينما ذات الدستور، نص على منح بعض الهيئات صفة الاستقلالية بصورة صريحة وان كان قد اختلف في تحديد نطاق هذا الاستقلال، فنص الدستور على ان (تعد المفوضية العليا لحقوق الانسان... هيئات مستقلة...) ^(٤٧).

نص كذلك على ان (يعد كل من البنك المركزي العراقي... هيئات مستقلة ماليا وادارياً...)^(٤٨) اما قانون الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧، قد أشار الى الاستقلال المالي للهيئة عندما نص على ان (للهيئة موازنة سنوية مستقلة تمول من المبالغ التي تخصص لها من الموازنة العامة الاتحادية)^(٤٩)

ثانياً: الشخصية المعنوية.

إن إقرار المشرع بتمتع الهيئات الإدارية المستقلة بالشخصية المعنوية لهو ادراك منه بأهمية هذه الهيئات وتمتع الهيئة المستقلة بالشخصية المعنوية نجده ضرورة من اجل ممارسة هذه الهيئات لوظائفها من اجل تحقيق أهدافها. وهو استكمالاً لخاصية الاستقلالية التي تتمتع بها هذه الهيئات، فالهيئات الإدارية المستقلة تمارس صلاحيات، وتكلف بمهام وواجبات، لتحقيق هذه المهام يتطلب بالضرورة تمتع هذه الهيئات بالشخصية المعنوية التي يترتب عليها تمتعها بالاستقلال المالي والإداري وثبوت حق التقاضي^(٥٠).

إذ ذهب المشرع السوداني الى منح مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية الشخصية الاعتبارية إذ نص على ان (تشأ مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية وتكون لها شخصية اعتبارية وخاتم عام ويكون لها حق التقاضي)^(٥١).

وهو ذات المنهج الذي سلكه المشرع العراقي حين قرر ذلك إذ نص صراحة على منح الشخصية المعنوية للهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية عندما نص على ان (تؤسس بموجب هذا القانون هيئة... تتمتع بالشخصية المعنوية...)^(٥٢).

ثالثاً: السلطات المتعددة.

تنوع السلطات المعترف بها للهيئات الإدارية المستقلة كل حسب اختصاصها، ذلك بسبب تنوع وتعدد السلطات الممنوحة لسلطات الدولة الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، حتى تستطيع تلك الهيئات مجارة تلك السلطات فإنها بحاجة الى تنوع اختصاصاتها سواء كانت مالية أم إدارية أم اقتصادية أم سياسية أم غيرها من التخصيصات الممنوحة لها. ولأجل تحقيق الأهداف الديمقراطية والتي من أهمها تأكيد مبدأ المشروعية^(٥٣).

الخاتمة:

بعد انتهاء بحثنا الموسوم (أساس الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية وطبيعتها) توصلنا الى مجموعة من النتائج اجتهد الباحث ان يضع التوصيات المناسبة لها بحسب ما يأتي:

أولاً- النتائج:

١- المشرع العادي لم ينص صراحة على مبدأ الشفافية ولم يجعله من الأهداف التي تسعى الهيئة لتحقيقه على الرغم من أهمية هذا المبدأ لاسيما في المسائل التي تتعلق بها الأموال.

٢- تغاضى المشرع وصمت عن النص على اختصاص مهم للهيئة نصت عليه المادة (١٠٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، وهو التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها.

٣- ان الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية غير مفعلة لحد كتابة هذا البحث إذ لا توجد هيئة فعلية على ارض الواقع تتولى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في القانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧.

٤- الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية هي هيئة إدارية مستقلة منحها القانون شخصية معنوية ولها ميزانية مستقلة بها.

ثانياً - المقترحات:

١- نقترح على المشرع العراقي تعديل نص المادة (٣/اولاً) من القانون لتقرأ كما يأتي (القيام بالتحقق من عدالة توزيع الواردات الاتحادية وضمان الشفافية عند اعداد الموازنة العامة الاتحادية...).

٢- حتى تتناغم مسؤوليات الهيئة المنصوص عليها في المادة (١٠٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ مع مسؤوليات الهيئة المنصوص عليها بقانون (٥٥) لسنة ٢٠١٧ نقترح على المشرع تعديل (٣) من القانون بإضافة فقرة لتقرأ كما يأتي (سادساً - التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها).

٣- نظراً لأهمية الدور المأمول من الهيئة بتحقيق العدالة والشفافية والاستخدام الأمثل للواردات الاتحادية، نرجو من الحكومة الإسراع بإيجاد الهيئة وإيلاء الموضوع الأهمية المناسبة.

هوامش البحث

(١) الدولة الموحدة (البسيطة) هي الدولة التي تتميز ببساطة بنائها الدستوري ووحدتها، فهي تظهر كوحدة واحدة من الناحية الخارجية والناحية الداخلية أي تنفرد بهيأة واحدة تدير شؤونها الخارجية والداخلية فلها دستور واحد يطبق على كافة أنحاء اقليم الدولة، وسلطة تشريعية واحدة تختص بممارسة الوظيفة التشريعية على مستوى اقليم الدولة بكامله وسلطة تنفيذية واحدة يخضع لها جميع افراد الدولة، وسلطة قضائية واحدة يلجأ اليها الافراد للفصل فيما يثور بينهم من خصومات او منازعات ومعظم دول العالم تعد دولاً موحدة.

د. ساجد محمد مبادئ القانون والنظام الدستوري في العراق، ط١، دار ينبور للطباعة والنشر والتوزيع، الديوانية، العراق، ٢٠١٤، ص ٧٩: وللمزيد عن اشكال الدول: ينظر د. علي يوسف الشكري: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، إيتراك للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٨، وايضا ينظر د. نزيه رعد: القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ١٩٩٥، ص ١٢٠.

(٢) عرفت الفدرالية بانها، تنظيم سياسي ودستوري مركب تخضع بموجبه عدة دول اعضاء او ولايات الى حكومة اتحادية اعلى منها وينطوي هذا التنظيم على خصيصتين الاولى يظهر الاتحاد بموجها كدولة واحدة في ميدان السيادة الخارجية، اما الميزة الثانية تتسم بتعدد الكيانات الدستورية التي تشارك حكومة الاتحاد في ممارسة السيادة الداخلية. د. محمد عمر مولود: الفيدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٣١.

(٣) منشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٨١ في ٣١/١٢/٢٠٠٣.

(٤) المادة الرابعة من قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية لسنة ٢٠٠٤.

(٥) المادة (١٠٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٦) المادة (١٠٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٧) المادة (١٠٥) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٨) المادة (١٠٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٩) عصام احمد البهجي: الشفافية واثرها في مكافحة الفساد الإداري، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ١٥. نقلاً عن د. صالح عبد عايد، و د. ناظر احمد دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري،

مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الخاص للبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد للمدة من ١٣-١٤/١١/٢٠١٨، ص ٢١١.

(10) OECD (Organization for Economic cooperation and Development) Best practices for budget Transparency، 2002، P.7. منشور على الأنترنت على الرابط:

الزيارة ٢٠١٩/١٢/٧.. تأريخ (<http://www.imforq/external/np/exr/faets/fiscal.htm>)

Explorateur budgetaire. (١١) بحث منشور على الرابط: <http://comeroon.opens>

pending.org/fr/why.html تأريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/١٣

(١٢) المادة (٧/٤) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٥.

(١٣) المادة (٣/٤) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٥.

(١٤) المادة (١/١٩٨) من دستور جمهورية السودان لسنة ٢٠٠٥.

(١٥) المادة (٢/١٩٨) من دستور جمهورية السودان لسنة ٢٠٠٥.

(١٦) نصت المادة (١/١٠٩) من دستور جمهورية السودان لسنة ٢٠٠٥ (يجوز لرئيس الجمهورية ان لم تكن الهيئة التشريعية القومية في حالة انعقاد ولا مرعاجل ان يصدر مرسوماً مؤقتاً تكون له قوة القانون النافذ...).

(١٧) المادة (١/٥) من المرسوم الجمهوري ٣١ لسنة ٢٠٠٥.

(١٨) المادة (١٠٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(١٩) د. حسن علي ذنون: فلسفة القانون، ط١، مطبعة العاني، ١٩٧٥، ص ٢٧٨.

(٢٠) الأستاذ هنري باتيفول: فلسفة القانون، ترجمة: الدكتور سمويح فوق العادة، منشورات عويدات، لبنان، ١٩٧٢، ص ٩٦، نقلاً: د. منصور حاتم: التغيير في جزء من أجزاء العقد وأثره في العدالة التبادلية،

مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٣، العدد ٤، ٢٠١٥، ص ١٦٧٨.

(٢١) المادة (١/١٩٨) من دستور جمهورية السودان لسنة ٢٠٠٥.

(٢٢) المادة (٢/١٩٨) من دستور جمهورية السودان لسنة ٢٠٠٥.

(٢٣) المادة (١/٥) من المرسوم الجمهوري (٣١) لسنة ٢٠٠٧.

(٢٤) المادة (١٠٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٢٥) المادة (٢) من قانون الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧.

(٢٦) المادة (٣) من قانون الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧.

(٢٧) المادة (١٠٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٢٨) المادة (١/١٩٨) من دستور جمهورية السودان لسنة ٢٠٠٥.

(٢٩) المادة (١/٣) من المرسوم الجمهوري (٣١) لسنة ٢٠٠٧.

(٣٠) المادة (١٠٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٣١) المادة (١) من قانون الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧.

- (٣٢) الدكتور جواس حسن رسول: الهيئات المستقلة المتخصصة بضمان مبدأ المشاركة في النظام الفدرالي - دراسة في إطار الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، مجلة قه لاي زانست العلمية، أربيل، المجلد الرابع، ٢٠١٩، ص ٣٥.
- (٣٣) هشام جميل كمال: مصدر سابق، ص ٣٠.
- (٣٤) د. عبد الله حنفي: مصدر سابق، ص ٥٢ وما بعدها.
- (٣٥) بوغويطة كوثر: مصدر سابق، ص ٢٩.
- (٣٦) جمال الدين مباركي: مصدر سابق، ص ٣٣.
- (٣٧) عصام إبراهيم خليل: النظام القانوني لحرية الاتصالات السمعي والبصري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٥٥ وما بعدها. نقلاً عن هشام جميل كمال: مصدر سابق، ص ٣٣.
- (٣٨) كريمة بو طابت: الطبيعة القانونية للسلطات الإدارية المستقلة في الجزائر والأنظمة المقارنة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، من دون محل طبع، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠١٩، ص ١١٥ وما بعدها.
- (٣٩) المادة (٤٧) من دستور من جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
- (٤٠) المادة ١٠٦ من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
- (٤١) فارس عبد الرحيم حاتم: طبيعة الهيئات المستقلة في ظل الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، النجف الاشرف، العدد ٣، ٢٠١٣، ص ١٢١.
- (٤٢) المادة (٨) من قانون الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧.
- (٤٣) انظر صفحة ٢٧ وما بعدها، الفرع الثاني من المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل.
- (٤٤) بو غويطة كوثر: السلطات الإدارية المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص ١٨.
- (٤٥) غربي أحسن: نسبة الاستقلالية الوظيفية للسلطات الإدارية المستقلة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد ١١، ٢٠١٥، ص ٢٣٧. نقلاً عن، قلوشة سامية: مدى استقلالية السلطات الإدارية المستقلة "دراسة مقارنة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ٤٩.
- (٤٦) انظر: الفرع الثاني من المطلب الأول، المبحث الأول من الفصل الأول ص ٢٧.
- (٤٧) المادة (١٠٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
- (٤٨) المادة (١٠٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
- (٤٩) المادة (١٠) من قانون الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧.
- (٥٠) بليل مونية: سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٢.

- (٥١) المادة (٣) من المرسوم الجمهوري رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧.
- (٥٢) المادة (١) من قانون الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧
- (٥٣) هشام جميل كمال: الهيئات المستقلة وعلاقتها بالسلطة التشريعية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة تكريت، ٢٠١٢ ص ١٩ وما بعدها.

قائمة المصادر

١. د. حسن علي ذنون: فلسفة القانون، ط١، مطبعة العاني، ١٩٧٥.
٢. عصام احمد البهجي: الشفافية واثرها في مكافحة الفساد الإداري، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤.
٣. د. صالح عبد عايد، و د. ناظر احمد دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الخاص للبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد للمدة من ١٣-١٤/١١/٢٠١٨.
٤. الأستاذ هنري باتيفول: فلسفة القانون، ترجمة: الدكتور سمويح فوق العادة، منشورات عويدات، لبنان، ١٩٧٢.
٥. د. منصور حاتم: التغيير في جزء من أجزاء العقد وأثره في العدالة التبادلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٣، العدد ٤، ٢٠١٥.
٦. الدكتور جواس حسن رسول: الهيئات المستقلة المتخصصة بضمان مبدأ المشاركة في النظام الفدرالي - دراسة في إطار الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، مجلة قه لاي زانست العلمية، أرييل، المجلد الرابع، ٢٠١٩.
٧. د. عبد الله حنفي: السلطات الإدارية المستقلة - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
٨. بو غويطة كوثر: السلطات الإدارية المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، ٢٠١٥-٢٠١٦.
٩. عصام إبراهيم خليل: النظام القانوني لحرية الاتصالات السمعي والبصري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

١٠. كريمة بو طابت: الطبيعة القانونية للسلطات الإدارية المستقلة في الجزائر والأنظمة المقارنة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، من دون محل طبع، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠١٩.
١١. فارس عبد الرحيم حاتم: طبيعة الهيئات المستقلة في ظل الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، النجف الاشرف، العدد ٣، ٢٠١٣.
١٢. غربي أحسن: نسبة الاستقلالية الوظيفية للسلطات الإدارية المستقلة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد ١١، ٢٠١٥، ص ٢٣٧.
١٣. سامية: مدى استقلالية السلطات الإدارية المستقلة "دراسة مقارنة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، ٢٠١٦-٢٠١٧.